المعطوفة في موقعها ان خبرا وجزاء فخبر وجزاء كان دخلت فانت طالق
وعبدي حر فيتعلق العتق ايضا الا بصارف نحو وهرتك طالق فالعطف
على جملة الشرط لا الجزاء فيتنجز طلاق الضرة واما اعتبار قيود الاولى في الثانية
فمفوض الى القرائن لا الى الواو وان عطفت الواو جملة ناقصة وهي المفتقرة في
تمامها الى ما تمت به الاولى وهو عطف المفرد وانتسبت الى عين ما انتسب
الاول بجهته ما امكن ففي قوله ان دخلت فطالق وطالق تعلق به لا بمثله
كما هو قولهما فيكون على قولهما من تعدد الشروط وعلمت انه لا ضرر
عليهما في القول باتحاد الشرط وما تقدم لهما تنظير لا استدلال لا استقلال
ما سواه فتفريع كلما حلفت فطالق ثم قال ان دخلت فطالق وطالق على
القول باتحاد الشرط يمين واحدة وعلى القول بالتعدد يمينان فتطلق
ثنتين تفريع غير صحيح لكونه على غير خلافية بل فرض الخلاف كان كذلك
وفيما لا يمكن الانتساب الى عين الاول بقدر المثل كجاء زيد وعمرو بناء
على اعتبار شخص المجيء وان كان العامل بكليته ينصب عليهما معا لان هذا
تقدير حقيقة المعنى اه فلا تجب به المشاركة في الخبر قد علمت ان محله
ما اذا عطفت جملة تامة على اخرى لا محل لها او على ما لها وامكن جمعهما
بلفظ واحد كطلاق الضرة فانه يمكن جمعهما بان يقال ان دخلت فانتما
طالقان ثلاثا بخلاف عتق العبد لا يمكن جمعه مع طلاق المراة بلفظ واحد
كقوله

١٢٩
كقوله هذه طالق ثلاثا وهذه طالق فتطلق الثانية واحدة لعدم المشاركة
لعدم افتقارها اليه وقيد بكون الثانية تامة اذ لو كانت ناقصة كما لو اقتصر
على قوله وهذه فانها تشارك الاولى وكذا في قولها طلقني ولك الف حتى
لا يجب شيء عند ابي حنيفة فهي لعطف الجملة عنده لا للحال تقديما للعطف
الحقيقي للواو والمعاوضة لا تصلح صارفا للعطف لانها لازمة في الطلاق وفي
التحرير والوجه انها للاستئناف عدة او غيره للانقطاع فلم يلزم كونها للحال
لجواز مجاز اخر ترجح بان الاصل براءة الذمة وعدم التزام المال بلا معين بخلاف
احمله ولك درهم فانها للحال اتفاقا للزوم المعارضة في الاجارة وقالا انها
للحال فيصير شرطا وبدلا لتعذر العطف بالانقطاع للزوم عطف الاسمية
على الفعلية ولفهم المعاوضة ثم اعلم ان المصنف ذكر للواو معنى حقيقيا وهو
العطف ومجازيا وهو الحال وفي المغني لابن هشام انتهى بمجموع ما ذكره من اقسامها
الى احد عشر الاول العاطفة الثاني والثالث واوان يرتفع ما بعدهما احدهما
واو الاستئناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام والثانية واو الحال الداخلة
على الجملة الاسمية الرابع والخامس واوان ينتصب ما بعدهما وهما واو المفعول
معه كسرت والنيل والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح
او مؤول والحق ان هذه واو العطف السادس والسابع واوان ينجر ما بعدهما
وهما واو القسم وواو رب كقوله: وليل كموج البحر: والصحيح انها واو العطف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)